

الإعلام الرسمي في دور البائع بالدين لجهاز أمن الدولة



تنصرف الصحافة المحلية إلى شؤون وعموميات، فعلى سبيل المثال تستمر وسائل الإعلام الإماراتية منذ يونيو/حزيران الفائت بشن حملة ضد قطر متناسية بالفعل الظروف المحيطة بالدولة وبمعارك أبو ظبي الخارجية والداخلية ضد شعارات الإصلاح السياسي المتزايدة.

بالمقابل تروج تلك الوسائل بشكل دائم على إنجازات السلطة لا هموم المواطنين، كمثل البائع بالدين، فعلى سبيل المثال طالعنا افتتاحية البيان (يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول) إن "حكومة دولة الإمارات التي تطلق المبادرات العملاقة، وتضع أكبر وأهم الاستراتيجيات، لا تغفل عن ضرورة توفير الآليات اللازمة لعملها الدؤوب لتنفيذ هذه المبادرات والاستراتيجيات على أرض الواقع، وهو ما يفرضه على دولة الإمارات واقعها الذي جعلها محط أنظار العالم واهتمامه، بما تقدمه من خدمات ومبادرات وإنجازات وضعتها في مقدمة دول العالم في العديد من المجالات، وتأتي استراتيجية الاتصال الحكومي، لترتكز على أولويات وآليات التنفيذ والتكامل بين كافة أجهزة العمل الحكومي في الدولة، ولتدعم رؤية الإمارات 2021، وذلك بتبنيها أفكاراً ومبادرات مبتكرة تقود كافة أنشطة الاتصال الحكومي لرفع الأداء وكفاءة العمل".

تخلّص الافتتاحية أنّ الاستراتيجية على هذا النحو تدعم صانع القرار السياسي في الدولة. لكن في وقت ذاته لم تهتم الصحيفة بأثر هذه الاستراتيجية في حياة المواطن بل بأثرها داخل السلطة، التي يفترض أنّ هموم المواطنين وتطلعاتهم هي محور افتتاحية الصحيفة ومحور الاستراتيجية ذاتها.

حلال على قطر وحرام للإمارات

وبشكل عام فإنّ الهجمة على قطر متواصلة، وما يدعو للكثير من الاستياء أنّ الصحف القطرية تمارس نفس الدور تجاه الدولة، لكن الصحف القطرية على الأقلّ تحاول أنّ تعتمد على انتهاكات واضحة لمهاجمة تعسفات جهاز أمن الدولة ضد المواطنين، أما وسائل إعلام الدولة فتذهب بعيداً وبعيداً جداً، فتذهب نحو مصلحات ومقالات مطاطية بأساليب دعائية مفضوحة،

فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة الإمارات اليوم خبراً نشرته وكالة الأنباء الرسمية عن استنكار جمعية الإمارات لحقوق الإنسان إقدام السلطات القطرية على تجميد أموال معارض كانت وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية تروج له كبديل عن العائلة الحاكمة في قطر، وهو: "الشيخ عبدالله بن علي آل ثاني".

واعتبرته يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان التي أصبح خرقها والمساس بها سياسة منتهجة في دولة قطر.

وبغض النظر عن فارق الجرم بالدعوة إلى إسقاط نظام أو المطالبة بالإصلاحات فإنّ جمعية الإمارات نفسها التي انتقدت تجميد الأموال على معارضين قطريين، باركت وبررت تجميد وإغلاق المؤسسات التجارية عن المطالبين بالإصلاح في الدولة. هي نفسها ذات الجمعية التي تدين ممارسات في قطر تبررها في الإمارات وكلها بدعاوى حقوق الإنسان.

قامت الإمارات بتجميد أموال وتسريح آلاف العمال لمؤسسات تجارية للمعتقلين السياسيين في الدولة الذي وقعوا عريضة إصلاحات تطالب بمجلس وطني (برلمان) كامل الصلاحيات في الدولة، ولم تحرك هذه الجمعية ساكناً.

أما صحيفة الخليج فقد نشرت تقريراً موسعاً بمطالب الخبراء والسلطات من الشباب!

ففي التقرير تقول الصحيفة: "أكد عدد من الوزراء والخبراء التربويين والشباب المشاركين في ملتقى وزراء التعليم الفني الذي انطلقت أعماله أمس (16 أكتوبر/تشرين الأول) إلى جانب مسابقة المهارات العالمية أبوظبي 2017، في مركز أبوظبي الدولي للمعارض الحاجة إلى التعليم المستمر مدى الحياة الذي يتطلب من الشباب والطلبة أن يكونوا على دراية جيدة بالمهارات الأساسية مثل الاتصالات واللغات والرياضيات، مشيرين إلى أن المرحلة المقبلة وما تتضمنه من متطلبات لتحقيق النماء تستدعي أجيالاً مهيأة مهارياً ومعرفياً وتكنولوجياً، وأن هناك ثمة ضرورات يجب مواكبتها نابعة من التنوع الاقتصادي والصناعي وما يفرضه العالم نتيجة التغيير الدائم، لافتين إلى أن الوظائف المستقبلية ستكون ضمن دائرة التغيير في مهاراتها وينبغي إعداد أجيال المستقبل لمواكبة هذه التغييرات".

كلامٌ جميل لكن على أرض الواقع كيف هو التعليم في بلادنا؟! يحصل معظم الطلاب على رسوب في عدة إمارات في الامتحانات! تتغير المناهج الدراسية تبعاً للحالة السياسية التي تمر بها البلاد داخلياً وخارجياً.

فالمطلوب من السلطات وليس المطلوب من المجتمع أن تتحرك من أجل تثقيف (مقاومة) الإغراءات السياسية في المناهج، وأن يضع تعليماً صحيحاً للدولة تواكب سوق العمل، أما بإلقاء المهمة على جيل الإمارات الناشئ فهو تهرب من المسؤولية.

بلغة الأرقام يمكن أولاً أن ننفي "تطوير التعليم" في أحدث تقرير دولي عن تصنيف التعليم الدولي وصدر في ديسمبر/كانون الأول الماضي يشير إلى أن الإمارات في أسفل القائمة وحلت في المرتبة 47 دولياً، في تقرير مشابه في العام السابق كانت الإمارات في المرتبة (45) لقد تراجعنا نقطتين! وهذا مهم للغاية في ظل حالة التردّي المستمرة للتعليم في البلاد الذي يصاحب حالة التخبط تجاه سياسة محددة تجاهه.